طالبوا وزارة التجارة والصناعة بتفعيل دورها وإتخاذ الإجراءات القانونية

نواب : زيادة الأسعار لن تمر مرور الكرام .. و المدعج مطالب بوقف جشع التجار

ارتفاع اسعار المحروقات يستدعي وجود رقابة قوية لمواجهة جشع التجار

مخبز يضع لافتة يغلقه بعد ارتفاع سعر الغاز والكيروسين

- كلنا ثقة في قدرة وزير التجارة والصناعة على التصدي لهؤلاء التجار وتطبيق القانون عليهم
- مجلس الأمة سيراقب أداء الجهات المعنية من أجل منع هذه الزيادات التي تزيد الأعباء على المواطن
- وزارة التجارة والصناعة أمام اختبار صعب ونتمنى أن تكون ثقتنا بالوزير في محلها

كتب مصطفى كامل

ابدى النائب سلطان اللغيصم رفضه المطلق لاي زيادة على المواد الانشائية مطالبا وزارة التجارة والصناعة ممثلة في ادارة حماية المستهلك بتفعيل دورها من اجل منع هذه الزيادات واتخاذ الاجراءات القانونية حيال هذه الشركات.

واستغرب اللغيصم في تصريح له استغلال بعض الشركات قرار الحكومة الخاص برفع الدعم عن السولار والكيروسين في زيادة المواد الانشائية مشيرا الى انه لو قامت ادارة حماية المستهلك بدورها على الوجه الاكمل ما اقدمت هذه الشركات على اتخاذ مثل هذا القرار الغير مبرر.

وشدد اللغيصم على ان زيادة اسعار المواد الانشائية لن تمر مرور الكرام وسيكون لنا في مجلس الامة وقفة جادة معها ولن نسمح بالمساس باحتياجات المواطن الاساسية وزيادة العبء عليه وعلى وزارة التجارة والصناعة دور كبير الان ليس فقط في منع حدوثها وانما ايضا في محاسبة من اقدم على هذه الخطوة دون مبرر.

وقال اللغيصم "كلنا ثقة في قدرة نائب رئيس الوزراء وزير التجارة والصناعة عبدالمحسن المدعج في التصدي فيه عن اسماء الشركات المخالفة التي تم رصدها وماهية القرارات التي اتخذت بحقها حتى تكون عبرة لغيرها مشددا على ان نواب الامة لن يقبلوا باي حال ان يكون المواطن فريسة لجشع التجار.

كما طالب النائب طلال الجلال الحكومة ممثلة في وزارة التجارة والصناعة بتفعيل دورها من اجل مواجهة الزيادة غير المبررة في المواد الانشائية المصاحبة لقرار زيادة السولار والكيروسين.

وقال الجلال في تصريح له لقد حدث اليوم ما كنا نحذر منه بالامس حيث استغل بعض التجار قرار وزارة التجارة والصناعة المستحق في رفع اسعار الديزل في زيادة مصطنعة للاسعار في المواد الانشائية.

وشدد الجلال على ضرورة ان تقوم ادارة حماية المستهلك بالدور المنوط بها من اجل مواجهة جشع التجار وان تطبق القانون على الشركات التي جرات على اتخاذ قرار زيادة الاسعار منفردة حتى تكون عبرة لغيرها مؤكدا ان مجلس الامة سيكون له وقفة مع هذا الموضوع.

وثمن الجلال تصريح نائب رئيس الوزراء وزير التجارة والصناعة عبدالمحسن المدعج الذي اعلن فيه إصدار توجيهاته إلى إدارة حماية المستهلك بتحديد الجهات التي قامت بزيادة مصطنعة على المواد الإنشائية وتطبيق القانون على كل متجاوز مشيرا الى اننا بانتظار ترجمة هذه التصريحات الى افعال.

وذكر الجلال الوزير المدعج بحديثه خلال مناقشة قانون زيادة القرض الاسكاني 30 الف دينار تصرف كمواد انشائية حيث تعهد خلاله بمنع اية زيادات في اسعار المواد الانشائية لذا فانه مطالب بالتصدي لهؤلاء التجار وعدم التراخي معهم وتطبيق القانون عليهم بحذافيره.

وشدد الجلال في ختام تصريحه على رفضه لاي زيادة في المواد الانشائية تحت اي ذريعة كانت مؤكدا ان مجلس الامة سيراقب اداء الجهات المعنية من اجل منع هذه الزيادات التي تزيد الاعباء على المواطن

حيث ان وزارة التجارة والصناعة امام اختبار صعب ونتمنى ان تكون ثقتنا بالوزير المدعج في محلها من خلال منع هذه الزيادات المرفوضة جملة وتفصيلا

وعلى صعيد متصل قال النائب محمد البراك انه يجب على نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة د. عبدالمحسن المدعج تكليف جهود لجهزة الرقابية في وزارة التجارة وتفعيل الضبطية القضائية لمنع استغلال زيادة اسعار بعض المحروقات في رفع اسعار بعض السلع وإحالة المخالف إلى النيابة العامة متمنيا ان تترجم الحكومة ما وعدت به بان زيادة المحروقات لن تاثر على باقي السلع التي يحتاجها المواطن في معيشته والالتزام بالتوصيات بعدم زيادة اسعار مواد البناء بعد إقرار قانون الدعم القاضي بتسهيل عملية البناء على المواطن.

واوضح البراك انه يجب على مسؤولي وزارة التجارة حماية المستهلك وتفعيل الضبطية القضائية والقيام بواجباتهم وعدم التراخي أو التستر على بعض المتنفذين وان رسالة مجلس الامة في جلسة مناقشة قانون زيادة دعم مواد البناء كانت واضحة وما زال الجميع يتذكرها والتي انتهت بتوصيات أهمها العمل على منع أي زيادة تطرأ على المواد الإنشائية وعدم استهداف قوت المواطن مؤكدا انه لن يتوانى في ممارسة دوره الرقابي واستخدام أدواته الدستورية التي كفلها له المشرع إتجاه اي تلاعب او زيادة في الاسعار.

من جانبة نقل النائب محمد طنا عن نائب رئيس الوزراء وزير التجارة والصناعة د.عبد المحسن المدعج انه باشر باتخاذ الاجراءات القانونية ضد شركات مواد البناء التي فرضت زيادة على المواد الإنشائية مع بدء سريان زيادة أسعار الديزل والكيروسين رغم أن هذه الشركات لم تكن مشمولة بالزيادة الأخيرة

وقال طنا في تصريح صحافي إن الوزير المدعج ابلغني من خلال اتصال هاتفي إن وزارة التجارة ممثلة بإدارة الرقابة وحماية المستهلك تحركت فور شيوع خبر زيادة مواد البناء لحصر الشركات التي عمدت إلى الزيادة تمهيدا إلى احالتها إلى القضاء واتخاذ الاجراءات بحقها

مؤكدا أن المدعج أخبرني أن القانون سيطبق على جميع المتجاوزين والمخالفين للتعليمات الصادرة من التجارة خصوصا أن ما قاموا به مخالفة للقانون وللمادة 44 من قانون الصناعة المتمثل بالسعر المرتفع .

وذكر طنا أن استغلال زيادة أسعار بعض المحروقات ورفع الاسعار على بعض السلع يتطلب تفعيل دور الضبطية القضائية وعدم التساهل مع شركات البناء التي برعت في زيادة أسعار المواد الإنشائية

لافتا إلى أن الوزير المدعج تعهد في جلسة مناقشة قانون زيادة دعم المواد الإنشائية بمنحة ال 30 الف دينار بدلا من زيادة القرض الإسكاني من 70 إلى 100 الف دينار تعهد بمنع أي زيادة تطرأ على المواد الإنشائية ونحن سنراقب الأمر ولن نترك المواطنين فريسة لجشع بعض التجار الجشعي

ومن ناحيتة أعتبر النائب د.خليل العبدالله ان الارتفاع المصطنع لأسعار مواد البناء وبعض السلع المحاسب لتفعيل قرار رفع الدعم عن الوقود الديزل مثالاً صارخا على الضعف الحكومي وتخبط قراراتهاالغير مدروسة وعشوائيتها مؤكدا بالوقت ذاته انه ازاء هذه القضية لن يتم الوقوف موقف المتفرج وسيتم تفعيل الادوات الرقابية والتشريعية لمواجهة اي زيادات مفتعله على المستهلك في ظل العجز الحكومي .

وقال العبدالله في تصريح صحافي سبق وان حذرنا الحكومة من نتائج اي خطوة غير مدروسة وها نحن اليوم نرى نتائج رفع الدعم عن الوقود الديزل وانعكاسه على اسعار مواد البناء على المواطن ". واوضح العبدالله انه عند اصدار مثل هذا القرار الحكومي كان من المفترض ان يصحبه حزمة قرارات من شانها حماية المستهلك من جشع وطمع بعض التجار ممن دابوا على استغلال اي زيادة او اي مبرر لرفع الاسعار على المستهلك

مبينا انه بات من الواضح ان بعض هؤلاء التجار يعلمون حجم الضعف الحكومي لذلك لا يتوانواعن استغلال اي فرصة لتضخيم ارصدتهم على حساب المستهلك "وإلا لما تجرأوا على هذه الزيادات المفتعلة ".

ونوه العبدالله انه ازاء هذا الضعف والصمت الحكومي لن يقف مكتوف الايدي وسيتم تفعيل الادوات الرقابية والتشريعية لحماية المستهلك من جشع بعض التجار واي زيادات مفتعلة ومصطنعه.

ومن جانبة تساءل النائب فارس العتيبي اهي خصخصة الجمعيات التعاونية ام بات الامر خصخصة المواطن لغول التجار ؟ وقال العتيبي ما رأيناه من هذا الغول بتداعي ارتفاع الديزيل

اذا لم تسبق اي دراسه ضوابط وتحرك حكومي جاد لارتفاع سلعة او دعم بحق المواطن فنحن لا نتكلم عن جنون اسعار بل استهتار بالامن الاقتصادي

واضاف العتيبي : بات من الواضح ان انعدام الطبقة الوسطي التي يتميز بها الكويت اصبح منعدما في ظل تنفيع لهذا الغول المتمرد بمساعدة بعض الوزراء المتراخين والذين ظنو انهم منفردين دون رقيب او حسيب

وقال : بنهاية الامر هي رسالة لمراجعة اي شيئ يقدم الي اعضاء الامة من قبل بعض الوزراء الذين غاب عن بالهم او تخييل لهم ان باب التعاون المقصود به كل شيئ ينتهي بموافق..؟

وعلى صعيداخر أعتبر النائب د. عبد الحميد دشتي ان في حال صحة إغلاق بعض أفران الخبز جراء زيادة أسعار الديزل والكيروسين لهو كارثة على الأمن الغذائي يستدعي محاسبة مُتَخذ مثل هذه القرارات دُون دراسات مستفيضة وإعادة تقييم الوضع حتى لو وصل الأمر لالغاء الزيادة على أسعار الديزل والكيروسين

واضاف النائب دشتي : كان ينبغي قبل الاقبال على رفع أسعار الديزل والكيروسين ان تكون هناك دراسات مستفيضة لانعكاس ذلك على كثير من السلع المرتبطة بحياة ومعيشة والمواطنين

وتابع النائب دشتي : للأسف يبدو ان العشوائية والتسرع في اتخاذ القرار نهج ومنهاج يصعب على الحكومة تغييره في ظل وجود بعض البيرقراطيين من وزراء الحكومة الذين ياتي المواطن في اخر اهتمامهم وهنا نتساءل هل تصر الحكومه على اختبار قدرات المجلس واعضائه في مدى التزامهم بقسمهم واليرقيه في الذود عن مصالح الشعب

ان كان كذلك فنحن لها مجلساً مجتمعا او نواباً فردا

واردف النائب دشتي : أين جهود الأجهزة الرقابية في وزارة التجارة و أين اجراءات الوزير ، لمنع استغلال زيادة أسعار بعض المحروقات في رفع أسعار بعض السلع ؟

واين ترجمة ان زيادة المحروقات لن تؤثر على باقي السلع التي يحتاجها المواطن في معيشته يبدو ان تصريحات معالي الوزير المدعج الغاز ولوغارتيمات في مراعي الكلام الفسيحة وكما قلت لكم سابقا في حال استمرار الوزير فان حلم المواطن سيكون طبق سلطة خضراء

واختتم النائب دشتي حديثه مؤكدا ان ثمن تقاعس الوزير عن القيام بدوره المناط به وهو لديه قوانين تمكنه من تحديد اسعار السلع والخدمات ومنها قانون انشاء لجنة وطنية لحماية المستهلك لا شك ان ثمن تقاعسه سيكون مرتفع

سلطان اللغيصم

اللغيصم : سيكون لنا في مجلس الأمة وقفة جادة ولن نسمح بالمساس باحتياجات المواطن الأساسية

طلال الجلال

الجلال : على إدارة حماية المستهلك ان تقوم بالدور المنوط بها من أجل مواجهة جشع التجار

محمد البراك

البراك : أتمني أن تترجم الحكومة ما وعدت به بان زيادة المحروقات لن تؤثر على باقي السلع التي يحتاجها المواطن

محمد طنا

طنا : الوزير ابلغني إن «التجارة» تحركت لحصر الشركات التي عمدت إلى الزيادة تمهيدا إلى احالتها للقضاء

د. خليل العبدالله

العبدالله : الارتفاع المصطنع لأسعار مواد البناء وبعض السلع مثال صارخ على الضعف الحكومي

فارس العتيبي

العتيبي : نحن لا نتكلم عن جنون أسعار بل استهتار بالأمن الاقتصادي

د. عبدالحميد دشتي

دشتي : كان ينبغي قبل الاقبال على رفع ألاسعار أن تكون هناك دراسات مستفيضة لانعكاس ذلك على كثير من السلع

- على مسؤولي وزارة التجارة حماية المستهلك وتفعيل الضبطية القضائية والقيام بواجباتهم وعدم التراخي أو التستر على بعض المتنفذين
- لن نقف مكتوف الأيدي وسيتم تفعيل الأدوات الرقابية والتشريعية لحماية المستهلك من جشع بعض التجار
- أين جهود الأجهزة الرقابية في وزارة التجارة لمنع استغلال زيادة أسعار بعض المحروقات في رفع أسعار بعض السلع ؟